الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

12 العدد الثاني عشر
ديسمبر 2021

المنحى الوظيفي في الدرس النحوي

د. عايض بن محمد القحطاني*

aiban1434@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/21م	تاريخ القبول: 2021/08/24م

ملخص:

يتناول البحث جانب الوظيفة في الدرس النحوي، عند علماء العربية، ويكشف عن أبعادها التركيبية، والدلالية، والتداولية، وقد اقتضت خطة البحث أن تشتمل على مقدمة تضمنت التمهيد، وأربعة مباحث، هي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، وتوصل البحث إلى أن الجانب الوظيفي للغة، لم يكن غائبا في دراسة علماء العربية، وإن لم يصرحوا به، وأنهم كانوا يدركون مقاصد الأبواب النحوية، ووظائفها التي تؤديها داخل التركيب، وعلاقتها بالمقام.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة النحوية، التركيبية، الدلالية، التداولية.

* دكتوراه لغويات - مكتب التعليم - خميس مشيط - المملكة العربية السعودية.

DOI: 10.53286/2118-000-012-003

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Funtion Orientation in the Grammar Lesson

Dr. Aiyd Bin Mohammed Al-Qhtani*

aiban1434@gmail.com

Received on: 21/07/2021	Accepted on: 24/08/2021

Abstract:

The research deals with the aspect of function in the grammar lesson, according to Arabic scholars, and reveals its structural, semantic, and pragmatic dimensions. The functional aspect of language was not absent in the study of Arabic scholars, even if they did not declare it; and that they were aware of the purposes of the grammatical chapters and the functions they perform within the structure and their relationship to the place.

Keywords: Grammar, Syntactic function, Semantic function, Pragmatic function.

تقديم:

اهتم علماء العربية بإبراز دور الوظائف النحوية في التركيب، من خلال الوظائف العامة التي تتعلق بأساليب الكلام كالخبر والإنشاء، ومن خلال الوظائف الخاصة المتعلقة بالأبواب النحوية، كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتوابع.

وحاول القدماء في دراستهم للغة أن يبرزوا الدور الوظيفي للغة، من خلال مراعاة الوضع الحواري بين المتكلم والمخاطب، وما تؤديه الأبواب النحوية من وظائف تركيبية، ودلالية، وتداولية تتعلق بالعملية التبليغية، وأن يكشفوا عن القيود البنيوية اللازم توفرها، كالإحالة، والرتبة، وغيرها من الخصائص الشكلية.

وقد أفرد الباحثون في ذلك بحوثا، من أهمها:

1-المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مسعود صحراوي، مجلة الدراسات اللغوية، مج5، ع1، 1424هـ.

* Ph.D. Linguistics, Education Office, Khami sMushait, Saudi Arabia.

2- الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، أسامة جرادات، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، 2003م.

3- التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مؤتة للبحوث والدراسات، مج16، ع2، 2001م

4- النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي- دراسة في نحو الجملة، الزايديبودرامة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، 1435هـ

وتختلف دراستي عن الدراسات السابقة في أنها اختصت بدراسة وظائف الأبواب النحوية، واهتمت ببيان الخصائص البنيوية، والقيود الشكلية، كالخصائص البنيوية للمرفوعات، مثل التعريف، والرتبة، والإحالة، وغيرها من الأبواب، وعلاقة ذلك بالعملية التبليغية.

ويهدف البحث إلى:

1- إبراز دور وظائف الأبواب النحوية.

2- رصد عناية القدماء بالجانب الوظيفي.

2- الكشف عن الخصائص البنيوية المرتبطة بالمقام.

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي، من خلال تتبع الجوانب الوظيفية في أبواب النحو، ثم مناقشتها، وبيان علاقة ذلك بالمقام التبليغي، واستظهار أقوال العلماء من المدونات النحوية باختصار وإيجاز.

وقد اقتضت خطة البحث أن يشتمل على:

1- تمهيد، وفيه تعريف بنشأة النحو الوظيفي.

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: التوابع.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

ويحرص البحث على إيراد كلام العلماء الذي يتناول الجوانب الوظيفية، ويعالج أبعادها المتعلقة بالبنية، ومدى ارتباطها بالمقام.

تمهيد:

تعددت الدراسات اللسانية الحديثة، نظرا لمنطلقاتها الفلسفية، وتوجهاتها المختلفة، وقد بذل اللسانيون جهودا كبيرة - رغم اختلاف مدارسهم- في دراسة اللغة من جميع جوانبها؛ لمعرفة بنيتها، ووظيفتها، وتحليل وحداتها الصوتية والصرفية والدلالية والتركيبية، من بداية القرن العشرين، وتحديدا من محاضرات دوسوسير، التي ألقاها ما بين 1905-1910 على طلابه، الذين جمعوها من بعده في كتاب بعنوان دروس في اللسانيات العامة عام 1916م[1].

وكانت هذه المحاضرات بمثابة أولى الثورات اللسانية،"فقد عرفت اللسانيات الحديثة طوال القرن العشرين ثلاث ثورات كبرى، بنيوية بقيادة دوسوسير، وثورة توليدية تحويلية تحت لواء تشومسكي (NaomChmsky)، وثورة تبليغية (communication)، بزعامةهيمسHymes (Dill)"[2].

وتعد (نظرية النحو الوظيفي) إحدى النظريات المتأثرة بالفكر السوسيري، إذ إن وظيفة اللغة الأساسية عند دوسوسير هي الوظيفة التبليغية، خلاف ما كان شائعا قبله في التوجه التاريخي أو المقارن[3].

وتعد نظرية النحو الوظيفي من أهم الأنظار اللسانية التي تعاملت مع اللغة مرتبطة بوظائفها داخل الجماعة اللغوية؛ ذلك أن هذه النظرية تشكل تطورا للأنظار اللسانية السابقة،ولايعني هذا الكلام بحال من الأحوال أنها نشأت منبتة عن النظريات اللسانية السابقة، ذلك أن كل نظرية لاشك تقوم على تراكمات سابقة سواء أحافظت على وجودها أم اندثرت بفعل التطور والتاريخ[4].

لقد تعددت النظريات في النحو الوظيفي، "ففي مرحلة الدلالية انبثقت نظرية الوجهة الوظيفية للجملة التابعة لمدرسة براغ، ونظرية النحو النسقي التابعة لمدرسة لندن، وفي مرحلة الدلاليات والتداوليات انبثقت نظرية البراقمانتاكس، ونظرية التركيبات الوظيفية، ونظرية التركيب الوظيفي، ثم أخيرا في مرحلة التداوليات تكونت نظرية النحو الوظيفي بزعامة سيمون ديك"[5].

يقول أحمد المتوكل عن النحو الوظيفي لسيمون ديك:"يعتبر النحو الوظيفي (functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره"[6].

لذا فإن نظرية "النحو الوظيفي لسيمون ديك" تعد من أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية، التي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، مثل النموذج الوصفي التفسيري، الذي جعل من أصحاب بعض النظريات كالنظرية التوليدية التحويلية يتحولون عنها إلى التيار الوظيفي، لتفادي جوانب القصور التي خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية، كالمتكلم والمخاطب وسياق الحال وغيرها[7].

المبحث الأول: المرفوعات

أولا: وظيفة المبتدأ

يعرف سيبويه المبتدأ بأنه: "كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبنيّ عليه ما بعده فهو مسند ومسند إليه"[8]. وحق ما يبنى عليه الكلام أن يكون معرفة؛ ليكون معلوما عند السامع؛ "لأنه محكوم عليه"[9]، و"يؤتى به ليخبر عنه"[10]، وتتمثل الخصائص التداولية فيما يأتي:

أ - التعريف

يقصد بتعريف المبتدأ أن يكون معلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب، في الوضع الحواري بينهما، وتقابل خاصية (التعريف) في النحو القديم خاصية (الإحالة). وتعني إحالية المبتدأ:"أن يكون عبارة محيلة، أي عبارة تجعل المخاطب قادرا على الاهتداء إلى المحال عليه المقصود (المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع)"[11].

ب - خاصيته التبليغية

وتعني أن المبتدأ مرتبط بالعناصر التبليغية الأساسية: المتكلم والمخاطب، والمحيط الخارجي وملابساته الثقافية والاجتماعية، وما يتعلق بأغراض الكلام ومقاصده التي يفرضها الوضع الحواري بينهما.

- خصائص المبتدأ البنيوية

أ - رتبة الصدارة: "أصل المبتدأ التقديم، فإذا كان متأخرا في اللفظ فهو متقدم في الأصل، لأن رتبته التقديم"[12].

وقد استحق المبتدأ رتبة الصدارة، وخاصية الرفع؛ بوظيفته التداولية، لذلك ناسب هذا الاستحقاق أثقل الحركات.

ب - خاصية الرفع: المبتدأ مرفوع بالابتداء، و"الابتداء وصْف في الاسم المبتدأ، يَرتفع به"[13]، والمبتدأ في التراث مرفوع بالإخبار بوظيفته التداولية لا الدلالية رغم أنه داخل الحمل.

ومن خصائص الاسم المرتفع بوظيفة الإخبار أنه أكثر استئثارا بالحديث من الاسم المنصوب والمجرور، وهذه من لوازم الوظيفة التداولية المرتبطة بالوضع الحواري بين المتكلم والمخاطب. وكذلك المبتدأ في النحو الوظيفي مرفوع بوظيفته التداولية، ومستحق لرتبة الصدارة، إضافة إلى أنه لا يتأثر بمحمول الجملة نحويا أو معجميا، فمن الناحية النحوية لا يكون المبتدأ معمولا للفعل أو ما يشبه الفعل؛ لأنه واقع خارج الحمل.

ثانيا: وظيفة الخبر

يشكل الخبر طرف الإسناد الثاني في التركيب بعد المبتدأ، يقول سيبويه:"وهما ما لايغني واحد منهما عن الآخر، ولايجد المتكلم منه بدًّا"[14]. فالخبر متمم للمبتدأ الذي انبنى الكلام عليه، ومنفصل عنه.

يلاحظ من التعريفين السابقين أن الخبر مكون تركيبي، يتم الكلام به، لكن علاقته بالمبتدأ ليست محصورة في الجانب التركيبي الشكلي، بل قائمة على الإفادة، والخاصية التبليغية بين المتكلم والمخاطب. وهذا ماقصده ابن السراج بقوله:"إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه؛ ليتوقع الخبر. فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له بمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر"[15].

فالخبر له خاصية تداولية تتمثل في أنه محط فائدة السامع، أما خصائصه البنيوية كالتنكير، وتنوع صيغه، ورتبته في حمل الجملة، فغير ثابتة. فالمبتدأ وإن كان الأصل فيه الصدارة، فإنه قد يتأخر ويتقدم الخبر عليه إذا أفاد معنى تداوليا، أو غرضا مقاميا.

يرى الباحث من خلال ما سبق أن خاصية المبتدأ والخبر التداولية في التراث تعتمد المقام، وتراعي الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب، وأن المبتدأ مرفوع بوظيفته التداولية، سواء أكان خارج حمل الجملة أم داخله. ولايلزم من هذه المكونات الإسنادية، بما تدل عليه في تركيب الجملة، لكي تؤدي وظيفتها التداولية، أن تكون على صفة شكلية محددة، أو خاصية بنيوية معينة، كإحالة المبتدأ، وصدارة رتبته، وتأخير الخبر، بل الأمر متعلق بالوضع الحواري، والجانب التبليغي، وليس محصورا في الجانب الشكلي، فالنكرة تكون معلومة مشتركة بين المتخاطبين إذا أفادت.

ثالثًا: وظيفة الفاعل

يرتبط الفاعل بفعله ارتباط الخبر بالمبتدأ، فالفاعل مبني على الفعل، والخبر مبني على المبتدأ، يقول ابن السراج:"الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل"[16].

يتميز الفاعل بخاصية تداولية، ترتبط بالمقام، وبالوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب، وبخاصيتين بنيوية شكلية وتركيبية. فأما خاصيته التداولية، فهي:

- **خاصيته الإخبارية أو التبليغية:** يقصد بخاصية الفاعل الإخبارية، أنه محدث ومخبر عنه، فالفاعل كالمبتدأ محكوم عليه، ومخبر عنه.

أما خصائصه البنيوية، فتتمثل في:

أ- خاصية الرفع: يرتفع الفاعل في التراث بوظيفته التداولية، وتتمثل في ببعدين:

1- بعد تداولي وظيفي، وهو الإخبار عنه.

2- بعد بنيوي تركيبي، وهو العامل اللفظي. وهذا ما يراه النحو الوظيفي، ويمكن الجمع في رافع الفاعل، إذ لا تعارض بينها في أن الفاعل له وظيفة تركيبية، ووظيفة تداولية. وقد استحق الرفع بهما.

ب- تأخير رتبته: تتحدد رتبة المكونات في الجملة من خلال الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية، والتعقيد المقولي للمكونات، وتبعا لذلك فإن موقع الفاعل في الجملة الفعلية يكون تاليا لموقع الفعل[17]. والفاعل له رتبتان داخل الحمل:

1- رتبة محفوظة، وهي رتبته مع الفعل.

2- رتبة غير محفوظة، وهي رتبته مع المفعول.

ويضاف إلى الوظيفتين التداولية والتركيبية الوظيفة الدلالية التي تسند لأي مكون يؤدي دور الفاعل في الجملة حتى ولو فقد بعض خصائصه البنوية.

يتضح مما سبق أن الفاعل يأخذ حالة الرفع من وظيفته التركيبية، إضافة إلى وظيفته التداولية (الإخبار)، فإذا قلت: "قام زيد"، أو "زيد قام"، فزيد في الجملتين مسند إليه. لذلك فالفاعل يشترك مع المبتدأ في أن غرض الكلام الإخبار. ويؤدي الفاعل وظائف تركيبية ودلالية وتداولية داخل حمل الجملة دون تفريق بينها، كالتفريق الذي نجده في النحو الوظيفي، إذ تقتصر وظيفة الفاعل على "الحد الذي يشكل المنظور الأول للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[18]. ووظيفته الدلالية هي المنفذ وما يحاقله (القوة,والمتموضع)[19].

المبحث الثاني: المنصوبات

أولا: وظيفة المفعول به

يشكل المفعول به المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل[20]؛ لذلك فإنه يحمل وظيفة تركيبية، وبما أن المفعول يدل على ما وقع عليه فعل الفاعل، فهو يحمل وظيفة دلالية إضافة إلى وظيفته التركيبية، وهذا يقابل "المتقبل" في النحو الوظيفي.

وتسند وظيفة المفعول التركيبية إلى المكون الذي يدل على من وقع عليه الفعل، ولو كان أكثر من واحد، خلاف نظرية النحو الوظيفي، التي تقصر وظيفة المفعول التركيبية على مكون واحد من مكونات الحمل[21].

ويأخذ المفعول به حالته الإعرابية "النصب" من وظيفته التركيبية (الفضلة)؛ لأنه لايحمل وظيفة الإخبار، التي استحقت بها المرفوعات خاصية الرفع. يقول الرضي في استحقاق المكونات خاصية الرفع أوالنصب:"وإنما جعلت للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها؛ لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها"[22]. أما المفعول به الثاني والثالث فوظيفتهما دلالية فقط.

ثانيًا: وظيفة المفعول المطلق

يعرف المفعول المطلق بأنه: "اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول"[23]. ومما يتميز به المفعول المطلق أنه يرد وفق تركيب مخصوص مرتبط بالفعل، وقد لوحظ أنه أشبه معمولات الفعل به، وأكثرها دلالة عليه، ويسمى في النحو الوظيفي بـ"تضعيف المحمول؛ لأنه يحقق سمات وِجْهِيّةً عديدة، هي: التوكيد، والكيف، والعدد، والهيئة، ووظيفته دلالية[24].

يتبين مما سبق أن المفعول المطلق يؤدي دورا دلاليا تداوليا يرتبط بإفادة المخاطب لشبهه بالفعل ودلالته عليه.

ثالثًا: وظيفة المفعول لأجله

يحد النحاة المفعول لأجله بأنه المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل[25]، وتعد وظيفة المفعول لأجله وظيفة دلالية؛ "لأنه يعلل الحدث، وهو يقابل الوظيفة الدلالية العلة في النحو الوظيفي"[26].

يكتسب المفعول لأجله حالة النصب من خصائصه البنيوية، ووظيفته التركيبية،يقول سيبويه عن سبب نصب المفعول لأجله:"فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان"[27]، فإذا فقد شيئا من هذه الخصائص، استحق الجر بدلا عن النصب .

ويتقيد المفعول لأجله بقيد صرفي، هو كونه مصدرا، وسبب ذلك ما بينه ابن يعيش وهو أن العلة أو الداعي إنما يكون حدثا معينا اقتضى وقوع الفعل، والمصادر عبارة عن معان تحدث ثم تنقضي[28].

يظهر مما سبق أن وظيفة المفعول لأجله وظيفة دلالية مقيدة بخصائص بنيوية وإعرابية، أما في النحو الوظيفي فكل ما كان علة للحدث فهو مفعول لأجله، ولو كان مجرورا بحرف الجر.

رابعا: وظيفة المفعول فيه

تشكل الظروف (ظرف الزمان، وظرف المكان) الوعاء الذي تقع فيه الأفعال، ويختص ظرف الزمان بتقييد الأحداث الواقعة فيه سواء أكانت خبرا أم أمرا أم نهيا[29].

وظرفا الزمان والمكان حدان يدلان على مكان أو زمان متعلق بالواقعة ضمن معنى (في) باطراد[30]. ولها خاصية النصب؛ "لأنه موقوع فيها ومكون فيها"[31].

ويشترط النحاة في الظرف أن يتضمن معنى (في)، وإلا خرج عن الظرفية، يقول ابن جني عن الظرف هو ما:"يراد به معنى (في) وليست في لفظه. كقولك: قمت اليوم، وجلست مكانك؛ لأن معناه: قمت في اليوم، وجلست في مكانك، فإن ظهرت (في) إلى اللفظ، كان ما بعدها اسما صريحا، وصار التضمن لـ (في)"[32].

أما وظيفة الظروف في النحو الوظيفي، فتشمل ما دل على زمان ومكان ولو سبق بحرف جر.

خامسًا: وظيفة الحال

يعرف الحال بأنه هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة، قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى[33].

يتميز الحال بخصائص بنيوية، منها أن يكون نكرة، مشتقة، حالا لمعرفة بعد كلام تام، حالته الإعرابية النصب[34].

ومما "جاء منه غير منتقل قول الله تعالى:"شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" ف (قائما) حال من اسم الله، وهو وصف ثابت لله لا ينتقل" [35].

يظهر مما سبق أن الحال له وظيفة دلالية، وسمات بنيوية خاصة، هي: التنكير، والاشتقاق، والانتقال.

المبحث الثالث: المجرورات

أولا: المجرور بحرف الجر

يسمي بعض النحاة حروف الجر حروفَ الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. فاختيار هذه الحروف يخضع للدلالة[36].

وتختلف حروف الجر بحسب دلالتها المعنوية؛ لأن لكل حرف خصوصيته الاستعمالية، وقد اختلف النحويون في جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى (على)، كقوله تعالى: "وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۚ"، وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى:"لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا" أما البصريون

فيمنعون ذلك، ويجعلون ما جاء على ذلك إما على التضمين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى:"وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"، قالوا: (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، فهو من باب المجاز [37].

ثانيًا: وظيفة الإضافة

الإضافة "هي ضم اسم إلى اسم بمعنى اللام أو من يكتسي المضاف بسببها كثيرا من أحكام المضاف إليه"[38]. وهذه النسبة تمثل الوظيفة التركيبية للإضافة، إذ يترتب عليها أن يكون الثاني من تمام الأول ويصيرا جميعا اسما واحدا، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه، وذلك قولك: "هذا عبد الله"، و"هذا غلام زيد"، و"صاحب عمرو"[39].

وبناء على إضافة الاسم الثاني إلى الأول، يحذف التنوين من المفرد، والنون من المثنى والجمع. وهذا يؤكد وظيفة الإضافة التركيبية[40].وتتنوع وظيفة الحد المضاف إليه، بحسب نوع المضاف، فقد يشكل تركيبا نموذجيا، أو غير نموذجي، وهذا ما يقابل الإضافة المحضة وغير المحضة في النحو العربي[41].

والإضافة عند النحويين: إضافة معنوية تفيد التخصيص والتعريف، ووظيفتها دلالية، وإضافة لفظية تفيد التخفيف، وهي مرتبطة بالبعد التركيبي[42].

ولا يشكل المضاف إليه وظيفة دلالية لتعلقه بالمضاف لا بالفعل، وقد عدّه الوظيفيون مقيّدا للمضاف، أي: إنه عنصر من عناصر ذلك الحد الذي يمكن أن تسند إليه وظيفة دلالية واحدة؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[43].

يتبين مما سبق أن حروف الجر تختلف بحسب دلالتها المعنوية في الجملة، وخصوصية استعمالها، وأن الإضافة لها وظيفة تركيبية يترتب عليها حذف التنوين في الاسم المفرد، والنون في المثنى والجمع، وهي الوظيفة اللفظية، ووظيفة دلالية، وهي الإضافة المعنوية.

المبحث الرابع: التوابع

تعد التوابع "عناصر غير إسنادية يتم بها إطالة عنصر إسنادي أو غير إسنادي في الجملة بحيث يكون التابع مع متبوعه "مركبا" واحدا يمثل عنصرا واحدا في الجملة سواء أكان هذا العنصر إسناديا أم غير إسنادي"[44].

ويعرف الزمخشري التوابع بأنها: "الأسماء التي لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة (نعت)، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"[45].

ترتبط التوابع بمتبوعها أيا كانت وظيفة هذا المتبوع أو علاقته في الجملة، وتقوم علاقة الارتباط بين التابع والمتبوع بوسائل مختلفة أهمها العلامة الإعرابية؛ لذلك أطلق عليها مصطلح "التوابع"[46].

وتشترك جميع التوابع في الوظيفة الدلالية، ويختص التوكيد والبدل بالوظيفة التداولية المرتبطة بالمقام التي تتعلق بالمخاطب والعملية التبليغية إضافة إلى الوظيفة الدلالية.

أولا: وظيفة التوكيد

يطلق عليه أبو علي الفارسي مصطلح التأكيد، ويعرفه بأنه يكون بتكرير الاسم بلفظه أو معناه، فمثال تكريره بلفظه نحو: رأيت زيدا زيدا، ومثال تكريره بمعناه: رأيت زيدا نفسه، ومررت بكم أنفسكم [47].

والتوكيد ينقسم إلى توكيد لفظي وتوكيد معنوي، وهذا يقابله عند المتوكل التقوية المعجمية، والتقوية بواسطة أحد ضمائر الانعكاس، ولا يعد التوكيد في النحو الوظيفي من الوظائف الدلالية؛ لأنه ليس من متطلبات المحمول[48].

فالتوكيد المعنوي مرتبط بالمقام الحواري، وإفهام المخاطب. وتبرز للتوكيد وظيفة دلالية من حيث إنه تكرار لمعنى المتبوع أو لفظه، خلافا للنحو الوظيفي الذي يعد التأكيد (التقوية) مقصورا على المؤكَّد لا يتعداه[49].

ثانيا: وظيفة النعت

يعرف النعت بأنه التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به؛ لغرض إيضاح الاشتراك اللفظي في المعارف، أو لتخصيص الاشتراك المعنوي في النكرات[50].

يظهر من بيان غرض النعت عند النحاة الوظيفة الدلالية، حيث إنه "يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[51]. ولاتنحصر وظيفة النعت الدلالية في الإيضاح والتخصيص كما يركز عليها النحاة، بل قد تكون للمدح، نحو: "الحمد لله رب العالمين"، و الذم نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، و التعميم، نحو:"إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين"، و للتفصيل، نحو:"مررت برجلين عربي وأعجمي"، والإبهام، نحو: "تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة"، والترحم، نحو:"اللهم أنا عبدك المسكين"، والتوكيد، نحو:"فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة"[52].

إن دلالة التابع في متبوعه، وعلاقة ذلك بقصدية المتكلم، لغرض رفع اللبس عن المخاطب، تكشف عن وظيفة النعت الدلالية والتداولية، في حين أنه لا يمكن أن تسند له وظيفة دلالية في النحو الوظيفي، وقد عده النحاة الوظيفيون مقيدا[53].

ثالثًا: وظيفة عطف البيان

يتشابه عطف البيان في حده ووظيفته، مع غيره من التوابع، كالنعت والبدل، يقول ابن يعيش: "عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه، كما أن النعت من تمام المنعوت، نحو قولك:"مررت بأخيك زيد"، بينت الأخ بقولك: "زيد"، وفصلته من أخ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك:"مررت بأخيك الطويل"، تفصله من أخ آخر ليس بطويل، ولذلك قالوا إن كان له إخوة فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل"[54].

ويتبين مما سبق أن لعطف البيان وظيفة دلالية تتمثل في توضيح وتبيين ذات المتبوع في جملة واحدة، وهذا ما يميزه عن البدل، فإذا قلت:"حضر أخوك محمد" فـ"محمد" عطف بيان إذا اعتبرتها

جملة واحدة، أما إذا اعتبرت "محمد" بدلا، فحقيقة التركيب أنه مكون من جملتين، تقديرها: "حضر أخوك، حضر محمد"، فالبدل على نية تكرار العامل[55].

تقتصر وظيفة عطف البيان التداولية، على نوع التابع كأسماء الإشارة، لحاجة المخاطب إلى تبيين الجنس أكثر من نعته.

رابعًا: وظيفة البدل

تقوم وظيفة البدل وحدها بما تقوم به وظيفتا النعت والتوكيد[56]؛ لذا قال ابن يعيش:"واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأن فيه إيضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه"[57].

لكنه يختلف عنها في أنه "تابع مقصود بالحكم بلا واسطة"[58]. ويخرج بهذا النعت وعطف البيان والتوكيد، فهذه الثلاثة ليست مقصودة بالحكم، ولكنها متممة ومكملة للمقصود بالحكم[59]. إضافة إلى أن النعت والتوكيد جزء من الحمل ويتبعان في إعرابها ذلك الاسم الموصوف أو المؤكد[60].

ويوضح ابن يعيش معنى البيان، وفائدته للمخاطب، بقوله:"وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين. فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان، وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: "مررت بعبدالله زيد"، فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف "عبدالله" ولايعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبدالله فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المخاطب"[61].

يلاحظ مما سبق أن البدل له وظيفتان؛ وظيفة دلالية تتمثل في قصدية الحكم، ووظيفة تداولية تتمثل في علاقة التبيين الذي يفيده البدل في الجملة؛ لإفادة المخاطب .

خامسًا: عطف النسق

يعد عطف النسق من التوابع إلا أنه يختلف عنها في أنه لايتبع المعطوف المعطوف عليه إلا بواسطة، "وإنما كان كذلك؛ لأن الثاني فيه غير الأول، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، فلم يتصل

إلا بحرف بخلاف ما الثاني فيه الأول، كالنعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدل، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأوّل، إلَّا أنه بعضُه أو معنى يشتمل عليه، فكأنّه هو هو، فلذلك لم يحتج إلى واسطةِ حرف [62].

ويرى الوظيفيون أن العطف هو توسيع لبنية أو لعنصر من عناصرها من نفس النمط، بواسطة أداة من أدوات العطف المعروفة.[63]

ويأخذ المعطوف الوظائف (الدلالية، والتركيبية، والتداولية) التي يأخذها المعطوف عليه -كما يقول الوظيفيون-، فالعطف هو تمديد للمعطوف عليه، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد[64].

النتائج والتوصيات:

عرضت فيما مضى الجوانب الوظيفية في الدرس النحوي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- اهتم الدرس النحوي القديم بالجانب الوظيفي الذي يكشف عن مقاصد العرب في كلامهم.

2- ربط القدماء في دراستهم للنحو بين الجانب البنيوي، والوظيفة التي تؤديها الألفاظ في التركيب، وعلاقة ذلك بالمقام التبليغي.

3- أن الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة التبليغ.

4- تنوعت وظائف الأبواب النحوية بين الوظيفة التركيبية، والدلالية، والتداولية.

ويوصي البحث بتوسيع دراسة الجوانب الوظيفية في التراث العربي، واستظهار جهود العلماء في ذلك من نحويين، وبلاغيين، ومفسرين، وبيان معالجتهم لذلك، دون إسقاط نظرية النحو الوظيفي عليها.

الهوامش والإحالات:

(1) دي سوسور، علم اللغة العام: 3.

(2) بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي: 35.

(3) نفسه: 57.

(4) ينظر: محاسنة، وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب: 9.

(5) بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي: 91.

(6) بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 37.

(7) صحراوي، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي: 668،

(8) سيبويه، الكتاب: 278/1.

(9) الرضي، شرح الكافية: 229/1.

(10) الفارسي، الإيضاح في علم النحو: 136.

(11) بعيطيش، المبتدأ بين القديم والحديث: 2.

(12) الشاطبي، المقاصد الشافية: 57/2.

(13) الفارسي، الإيضاح العضدي: 29.

(14) سيبويه، الكتاب: 23/1.

(15) ابن السراج، الأصول: 60/1.

(16) نفسه: 73/1.

(18) جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 191.

(19) بودرامة، الزايدي، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 382.

(20) جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 188.

(21) نفسه: 195.

(22) الرضي، شرح الكافية: 145/1.

(23) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 178/2.

(24) المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية: 171.

(25) السامرائي، معاني النحو: 196/2.

(26) بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 408.

(27) سيبويه، الكتاب: 367/1.

(28) ينظر: جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 82.

(29) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 41/2.

(30) السامرائي، معاني النحو: 155/2.

(31) سيبويه، الكتاب: 472/1.

(32) ابن جني، اللمع في العربية: 55.

(33) نفسه: 62.

(34) ابن بري، شروط الحال وأحكامها وأقسامها: 688.

(35) الشاطبي، المقاصد الشافية: 262/3.

(36) ابن يعيش، شرح المفصل: 454/4.

(37) ينظر: السامرائي، معاني النحو: 6/3، 7.

(38) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: 80.

(39) المبرد، المقتضب: 143/4.

(40) ينظر: جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 91.

(41) بودرامة، الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي: 158.

(42) جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 92، 93.

(43) بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 410.

(44) حماسة، التوابع في الجملة العربية: 6.

(45) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: 143.

(46) حماسة، التوابع في الجملة العربية: 7.

(47) ينظر: نفسه: 7.

(48) بودرامة، الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي: 156.

(49) بودرامة، الزايدي: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 410.

(50) حماسة، التوابع: 25.

(51) السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية: 59.

(52) الأزهري، شرح التصريح: 109/2.

(53) ينظر: بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 410.

(54) ابن يعيش، شرح المفصل: 66/3.

(55) حماسة، التوابع: 103.

(56) جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 98.

(57) ابن يعيش، شرح المفصل: 66/3.

(58) حماسة، التوابع: 149.

(59) نفسه: 149.

(60) ينظر: إيمان، زياد: المنحى الوظيفي في النحو العربي: 93.

(61) ابن يعيش، شرح المفصل: 258/2.

(62) نفسه: 5/3.

(63) بودرامة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي: 397

(64) نفسه: 411.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأزهري، خالد، شرح التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
2) إيمان، زياد، المنحى الوظيفي في النحو العربي- أحمد المتوكل ، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2015-2016م.
3) ابن بري، أبوعبدالله محمد، شروط الحال وأحكامها وأقسامها، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج 71، ج4، 1996م.
4) بعيطيش، يحيى، المبتدأ بين القديم والحديث، محاضرة ألقيت بقسم اللغة وآدابها، جامعة الملك خالد، السعودية، 09 / 06 / 1441هـ
5) بعيطيش، يحيى، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.
6) بودرامة، الزايدي، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي - دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1435هـ.
7) بودرامة، الزايدي، الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي، مجلة الممارسات اللغوية، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، مج 11، ع 1، 2020.
8) جرادات، أسامة، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2003م.
9) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب العلمية الثقافية، الكويت، د.ت.
10) حماسة، محمد، التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991م.
11) دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.
12) الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

13) الزمخشري، أبو القاسم جارالله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1, 1993م.
14) السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط 4, 1430هـ.
15) ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط،, 1436هـ.
16) سيبويه، أبوبشر، الكتاب، بولاق، مصر، ط1، 1316هـ.
17) السيد، عبدالحميد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج 16، ع 2، 2001م.
18) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
19) صحراوي، مسعود، من التنظير التداولي إلى التطبيق النحوي، بحوث محكمة، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2014م.
20) الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1389هـ.
21) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1410هـ.
22) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
23) المتوكل، أحمد، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 1424هـ.
24) محاسنة، محمد، وظيفية التفكير النحوي عند النحاة العرب، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2015م.
25) ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.